بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵜ

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب -الاثنين 03 جمادى الأولى 1441 (30 دجنبر 2019)

جواب رئيس الحكومة الدكتورسعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"الاستراتيجيات القطاعية في مجال التصنيع"

فهرس

توطئة 3
أولا- حصيلة مخطط التسريع الصناعي 6
I.قطاع صناعة السيارات 6
II.قطاع الطيران 7
III.قطاع النسيج والجلد 7
IV.قطاع الصناعات الغذائية 9
V.قطاع الطاقات المتجددة 10
VI.قطاع الفوسفاط 10
VII.قطاع الصناعات التعدينية والميكانيكية 11
VIII.قطاع الصناعات الكيماوية 12
IX.قطاع صناعة مواد البناء 13
X.قطاع البلاستيك 14
XI.قطاع الصناعات الصيدلية 14
XII.قطاع ترحيل الخدمات "Offshoring" 15
ثانيا- آفاق واعدة للتصنيع ببلادنا 15
خاتمة 17

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

توطئة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع "***الاستراتيجيات القطاعية في مجال التصنيع***". وهو موضوع يحظى بأولية خاصة لدى الحكومة اعتبارا للأهمية التي تحتلها الصناعة في النسيج الاقتصادي الوطني، حيث تعتبر الحكومة أن مجال التصنيع رافعة أساسية للتشغيل وللرفع من القيمة المضافة المحفزة للتصدير ولدمج بلادنا في سلاسل القيمة العالمية، وللقطع تدريجيا مع الاقتصاد المبني على الريع، أو شديد الارتباط بالتغيرات المناخية.

فقد التزمت الحكومة بموجب برنامجها بإرساء نسيج اقتصادي قوي، من خلال مواصلة تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي بوتيرة أكبر بهدف جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية وتحسين إسهامه في الناتج الداخلي الخام، باعتباره يرتبط بتطور إنتاجية وتنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات القيمة المضافة العالية.

ويجدر التذكير بالمناسبة بأن مجال التصنيع ببلادنا حظي خلال السنوات الاخيرة باهتمام كبير في السياسات العمومية من خلال إطلاق برامج إقلاع "2005" والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي "2009".

وامتدادا لهذين البرنامجين تم إطلاق مخطط التسريع الصناعي "2014-2020" بغية وضع الآليات الكفيلة بالنهوض بالصناعة الوطنية لتمكينها من المساهمة الفعالة في الناتج الداخلي الخام وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات، سواء الداخلية أو الخارجية.

ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات، نذكر منها :

- ✓ إحداث صندوق التنمية الصناعية، الذي رصد له غلاف مالي يقدر ب 20 مليار درهم في أفق سنة 2020 إضافة الى التزام القطاع البنكي بالدعم الفعلي للصناعة؛
- ✓ احداث منظومات صناعية فعالة وذلك عبر إحداث دينامية وعلاقة متينة بين المجموعات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- ✓ اعتماد الموازنة الصناعية "Compensation industrielle" في إطار المشاريع الكبرى من أجل تحسين انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ تخصيص 1000 هكتار كمناطق صناعية موجهة للإيجار من أجل التخفيف من كلفة الاستثمار؛
- ✓ تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تسهيل عمليات الولوج إلى التمويل والأسواق؛
- ✓ تنشيط مجال التصدير على المستويين الكمي والكيفي، وذلك من خلال دعم التوجه الافريقي للمملكة؛
- ✓ مصاحبة المقاولات للانتقال من القطاع غير المهيكل نحو القطاع المهيكل؛
- ✓ تطوير الكفاءات في خدمة حاجيات المقاولات.

وبالموازاة مع ذلك، انخرطت الحكومة في تنزيل جملة من الإصلاحات الأفقية الكفيلة بالإسهام في تعزيز ودعم الاستثمار بصفة عامة، وفي مجال الصناعة بصفة خاصة، من أبرزها:

- تنزيل **الإصلاح الشامل للمراكز الجهوية للاستثمار** لجعلها فاعلا متميزا في تنشيط الاستثمار والمواكبة الشاملة للمقاولات، فضلا عن الإسهام في إنعاش الاستثمار على المستوى الجهوي؛
- **مواصلة تحسين مناخ الأعمال**، مما مكن بلادنا من التقدم في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 53 سنة 2020، في أفق تحقيق طموح ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل في هذا المجال سنة 2021؛
- دمج الهيئات العمومية المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار والتصدير والترويج في مؤسسة عمومية واحدة، **"الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات"، "AMDIE"**؛
- **اعتماد نظام الضريبة التصاعدية على أرباح الشركات** وتخفيض النسبة من 20% إلى 17،5% بالنسبة للشطر الثاني، وتوسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين لتشمل المنشآت التي تصنع منتجات موجهة للتصدير (قانون مالية 2018)؛

- إقرار **إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات لفائدة المقاولات الصناعية** حديثة النشأة (قانون مالية 2019)؛
- تخفيض **سعر الجدول للضريبة على الشركات** التي تزاول نشاطا صناعيا من 31 % إلى 28 % باستثناء تلك التي يساوي أو يفوق ربحها الصافي 100 مليون درهم (قانون مالية 2020).

وتجدر الإشارة إلى أن إقبال المستثمرين الدوليين، ولا سيما الشركات الصناعية الكبرى، على بلادنا يرجع إلى تظافر جملة من العوامل المحفزة وفي مقدمتها جودة اليد العاملة، وتوفر المغرب على بنيات تحتية ولوجستية متطورة تبوئه مركز الصدارة على المستويين الإفريقي والجهوي، بالإضافة إلى السياسة الحكومية الإرادية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار والأعمال بصفة عامة.

وبالرجوع إلى مخطط التسريع الصناعي، تعتبر المنظومات الصناعية اللبنة الأساسية لهذا المخطط، اعتبارا لأهميتها في تحقيق الاندماج والتكامل بين مختلف أنشطة المقاولات الصناعية من خلال إتاحة الفرص للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتعزيز التعاون مع الشركات الكبرى بهدف إحداث نسيج صناعي مهيكل ومنسجم بين جميع الانشطة التي تدخل في سلسلة الانتاج بدءا من التصميم الى تسليم المنتوج.

وقد حقق مخطط التسريع الصناعي حصيلة مهمة في هذا الإطار، حيث تم إحداث 54 منظومة صناعية بشراكة مع 32 جمعية وجامعة مهنية، في مختلف القطاعات (صناعة السيارات، النسيج، الطيران، مواد البناء، الصناعات الميكانيكية والتعدينية، الصناعات الكيماوية، قطاع ترحيل الخدمات، صناعة الأدوية، الصناعات الغذائية، والفوسفاط).

وقد كان من نتائج هذه السياسة الإرادية، التي تظافرت فيها جهود مختلف المتدخلين، من قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية، ومهنيين:

- الزيادة المطردة للصادات الصناعية، مما دعم الصادرات الوطنية عموما، والتي بلغت 235 مليار درهم إلى غاية أكتوبر 2019، مقابل 221 مليار درهم سنة 2015؛
- تحسين مستمر لنسبة تغطية الواردات للصادرات لتصل سنة 2019 نسبة 57,5 %، مما يؤدي إلى التقليص من العجز التجاري؛
- الاقتراب شيئا فشيئا من تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي.

وسأتطرق، فيما يلي، لحصيلة برنامج التسريع الصناعي على مستوى أبرز المنظومات الصناعية (أولا) قبل الحديث عن آفاق بلادنا في مجال التصنيع (ثانيا).

أولا- حصيلة مخطط التسريع الصناعي

ا. قطاع صناعة السيارات

يعتبر قطاع صناعة السيارات من أهم أقطاب مخطط التسريع الصناعي، حيث عرف مستويات نمو متواصلة على مدى العقد الأخير، مما مكن المغرب من التموقع كقطب صناعي جهوي في مجال صناعة السيارات وأجزائها، بإنتاج يتجاوز 402.000 سيارة سنة 2018، ليصبح المغرب أكبر منتج للسيارات بإفريقيا، مقابل 376.000 سيارة سنة 2017.

وقد أحدث هذا المخطط دينامية قوية حول منظومات صناعية فعالة، حيث تم وضع 10 منظومات صناعية في قطاع السيارات. وتتعلق بتخصصات "الأسلاك الكهربائية للسيارات" و"مقاعد السيارات" و"ختم الألواح المعدنية" و"بطاريات السيارات" و" الوزن الثقيل وهياكل السيارات الصناعية" و"محركات ونظام نقل الحركة" ومنظومتي "RENAULT" و"Peugeot Citroën" بالإضافة إلى منظومتي "DELPHI " و" VALEO ".

وتهدف هذه الاستثمارات إلى إحداث شركات جديدة أو إنجاز مشاريع توسعية تزاول مهنا متنوعة ومكملة لسلسلة القطاع. كما تهم مهنا جديدة مثل لوحات القيادة والأجزاء الإلكترونية وتصنيع إطارات العجلات من الألومنيوم وأنظمة الإضاءة والأنظمة الحرارية وأنظمة التنقيل بالإضافة إلى أنظمة التحكم الكهربائية، إلخ.

وبخصوص الإنجازات التي حققها القطاع مقارنة مع الأهداف المسطرة، فقد تمكن من تحقيق النتائج التالية:

- إحداث حوالي 117.000 وظيفة مباشرة إضافية ما بين عامي 2014 و2018، وهو ما تجاوز الهدف المحدد له (90.000 منصب شغل في سنة 2020).
- توفير طاقة إنتاجية صناعية تبلغ 700.000 سيارة سنويا، متجاوزا الهدف الأولي المتمثل في 600.000 سيارة سنويا؛
- الرفع من معدل الادماج المحلي ليصل إلى 60%، وهو ما مكن من نقل التكنلوجيا وإدماج عدد الشركات الوطنية في سلاسل القيمة العالمية؛
- تحقيق حجم معاملات مخصص للتصدير يبلغ 72 مليار درهم في عام 2018 مقابل 40 مليار درهم في عام 2014.

II. قطاع الطيران

في إطار مواكبة التطور الهام الذي يشهده قطاع صناعة الطيران على المستوى العالمي، فقد تم التوقيع على عقود نجاعة الأداء "Contrats de performance " الخاصة بمنظومات صناعية تهم "تركيب هياكل الطائرات" و"الأسلاك الكهربائية "و"صيانة ومراجعة الطائرات" و"التصميم الهندسي"، التي مكنت من هيكلة وتطوير قطاع الطيران، والرفع من مستوى نموه.

وقد حقق القطاع مجموعة من الإنجازات التي مكنت من تعزيز موقع المغرب في سلسلة القيمة العالمية لصناعات الطيران، حيث تمكن القطاع خلال الخمس سنوات الاخيرة من تسجيل النتائج التالية:

- تحقيق نمو سنوي مهم بنسبة 20 % على مستوى رقم المعاملات، بقيمة تجاوزت 19,8 مليار درهم سنة 2019، مقابل 14,7 مليار درهم سنة 2018، و11,6 مليار درهم سنة 2017؛
- إحداث أكثر من 17.500 منصب شغل سنة 2019، علما أن جميع المناصب المحدثة تهم مستوى تقني (باكالوريا + سنتين) فما فوق.
- تحقيق نسبة إدماج محلي بلغت 38 % برسم سنة 2019، وهي النسبة التي يتوقع أن تصل الى 42 % سنة 2021؛
- جذب 142 استثمارا في قطاع صناعات الطيران؛
- التوقيع على 10 اتفاقيات استثمار سنة 2019 في إطار منظومةمصانع بوينغ" Boeing"، فيما توجد اتفاقيتان (02) في طور التوقيع؛
- وضع حجر الأساس للمصنع الجديد لشركة "TDM Aerospace"، والتي تعتبر شركة رائدة في مجال الطيران في المغرب، برأسمال مغربي، وموردا من الدرجة الأولى لشركة "Boeing "؛
- مواكبة تجمع الصناعات المغربية في الطيران والفضاء "GIMAS " في هيكلة وتطوير منظومات صناعة الطيران.

III. قطاع النسيج والجلد

يحتل **قطاع النسيج** مكانة استراتيجية في النشاط الصناعي الوطني من خلال مساهمته الهامة في الاقتصاد الوطني (1200 شركة، 185.000منصب شغل، 15 % من صادرات القطاع الصناعي، 7 % من القيمة المضافة في المجال الصناعي...).

وقد تم، بشراكة مع الجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة، تفعيل المنظومات الست الصناعية لقطاع النسيج (الدجينز، الموضة السريعة، الموزعين الصناعيين للماركات الوطنية، الحياكة، النسيج المنزلي والنسيج ذي الاستعمال التقني)، ووضع عرض خاص لدعم قاطرات القطاع من أجل تشجيع الاستثمار، حيت يتم منح مساعدات تصل إلى 30 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار المادي وغير المادي محددة في 30 مليون درهم، موزع حسب الأقسام التالية:

- دعم الاستثمار الصناعي: 25 % للعامين الأولين، و20 % في الثلاث سنوات الموالية؛
- دعم الابتكار والإبداع: تمويل 50 % من تكاليف الابتكار والإبداع بالنسبة لمشاريع القاطرات المنجزة في إطار منظومات النسيج بصفة عامة، و80 % بالنسبة لمشاريع القاطرات المنجزة في إطار منظومة النسيج ذي الاستعمال التقني؛
- دعم الخبرة التقنية: 70 % ممولة في حدود 2 مليون درهم؛
- دعم مخصص لشبكات التوزيع يصل الى 7% من مبلغ الاستثمارات فيما يخص الموزعين الصناعيين للماركات الوطنية.

أما بخصوص **قطاع الجلد، والذي يحتل بدوره** مكانة هامة في النشاط الصناعي الوطني ومجال التشغيل والتصدير (حوالي 300 شركة و18.000 منصب شغل)، فقد تم التوقيع، سنة 2016 في إطار مخطط التسريع الصناعي، على عقود نجاعة الأداء المتعلقة بثلاث منظومات صناعية مع الفدرالية المغربية للصناعات الجلدية (FEDIC). وتخص هذه العقود قطاعات "المدابغ"، و"صناعة الأحذية"، و"صناعة المنتوجات الجلدية".

وتتمحور الأهداف التنموية المتوخاة من هذه العقود في أفق سنة 2020 حول:

- إحداث 35.000 منصب شغل قار؛
- زيادة 5,5 مليار درهم في صادرات القطاع؛ ولتحقيق هذه الأهداف، سيتم اعتماد مجموعة من التدابير تشمل جميع العوامل التنافسية، بما في ذلك تقديم مساعدات للاستثمار تصل إلى 30% من إجمالي الاستثمار، مناطق صناعية خاصة بصناعات الجلد تتضمن بنيات تحتية وخدمات مطابقة للمعايير الدولية (المنطقة الصناعية بعين شكّاك)، وعرض ملائم لتكوين الموارد البشرية وحاجيات القطاع.

وتتمحور المساعدات في الاستثمار حول:

- دعم الاستثمار الصناعي بقيمة 25 % من الاستثمار في المعدات والأراضي والبناء والتطوير؛

- دعم الابتكار والإبداع: تمويل 50 % من تكاليف الابتكار؛
- دعم الخبرة التقنية: 70 % ممولة، في حدود 2 مليون درهم؛
- دعم مخصص لشبكات التوزيع يصل الى 7% من مبلغ الاستثمارات في صناعة الأحذية وصناعة المنتوجات الجلدية.

وعلى مستوى الإنجازات، فقد شهد هذا القطاع، منذ انطلاق هاته المنظومات الصناعية سنة 2016، دينامية استثمارية تمثلت في إطلاق 15 مشروعا استثماريا بقيمة إجمالية تناهز 232 مليون درهم، وستمكن هذه المشاريع من إحداث حوالي 3.200 منصب شغل إضافي.

كما بلغت صادرات قطاع الجلد أزيد من 4,2 مليار درهم في عام 2018، اي ما يقرب ارتفاعا بأزيد من 7,3% مقارنة بسنة 2013.

IV. قطاع الصناعات الغذائية

في إطار العمل على تسريع وتيرة نمو هذا القطاع، تم التوقيع، في 17 أبريل 2017، على عقد برنامج بين الحكومة و13 فيدرالية وجمعية مهنية. حيث يستند هذا البرنامج التعاقدي والذي يعتبر بمثابة خارطة طريق لتطوير قطاع الصناعات الغذائية، على تدابير ملموسة وهادفة وهي كالتالي:

- تدابير خاصة بالصناعات الغذائية الرئيسية السبع المعنية بعقد البرنامج (تثمين الفواكه والخضروات الطازجة، وصناعة تحويل الفواكه والخضروات، وصناعة زيت الزيتون، وصناعة منتجات الحليب، وصناعة اللحوم، وصناعة البسكويت والشوكولاته والحلويات، وصناعة العجائن الغذائية والكسكس)، والتي تتمثل خصوصا في تحفيز الاستثمار وتشجيع الصادرات ودعم التسويق؛
- تدابير عامة وشاملة للقطاع تتمثل في تطوير الابتكار وتأهيل وتكوين الموارد البشرية وتطوير قنوات التوزيع.

ويهدف هذا العقد-البرنامج إلى تحقيق التكامل والالتقائية بين مخطط التسريع الصناعي ومخطط المغرب الأخضر، وذلك من خلال تعزيز الاندماج بين الإنتاج الفلاحي والصناعات التحويلية والرفع من مستوى تثمين المنتوجات الفلاحية.

وقد تم وضع آلية لتمويل ودعم الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية على مستوى جميع مراحل سلسلة الانتاج، حيث تبلغ مساهمة الدولة، في إطار هذا البرنامج التعاقدي، ما مجموعه 4 مليار درهم، تتوزع بين كل من صندوق التنمية الصناعية والاستثمار وصندوق التنمية الفلاحية.

هذا، وقد عرفت سنة 2019 التوقيع على ثلاث اتفاقيات استثمار تهم مشاريع للصناعات الغذائية، تم بموجبها تعبئة استثمار إجمالي يقدر ب 259 مليون درهم سيمكن من إحداث 740 منصب شغل مباشر وقار.

وقد بلغت صادرات الصناعات الغذائية ما مجموعه 50 مليار درهم سنة إلى غاية أكتوبر 2019، أي بزيادة 3,5 % خلال نفس الفترة من سنة 2018.

v. قطاع الطاقات المتجددة

من أجل توطين نسيج اقتصادي صناعي في **مجال الطاقات المتجددة**، تم إدراج معايير في طلبات العروض المتعلقة بمشاريع الطاقات المتجددة من أجل حث المستثمرين على منح نسب مهمة من الاندماج الصناعي الوطني. وقد مكن هذا الإجراء من بلوغ معدل 32 % من الاندماج الصناعي بالنسبة لمحطة "نور ورزازات 1" و35 % بالنسبة للمحطتين الشمسيتين "نور ورزازات2 و3."

كما تم إنشاء 4 شركات متخصصة في تجميع الوحدات الكهروضوئية في كل من الدار البيضاء والقنيطرة وتمارة والحسيمة بطاقة إنتاج سنوية تتراوح ما بين 5 ميغاواط و 30 ميغاواط لكل وحدة صناعية. كما تم إحداث وحدة صناعية بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة من طرف مجموعة "سيمنس" الألمانية باستثمار 100 مليون أورو، لصناعة شفرات توربينات الطاقة الريحية، مكنت من خلق عدد مهم من مناصب الشغل المباشرة استفادت منها الجهة والمناطق المجاورة لها .

ولتقوية القدرات المحلية، تم إحداث معهدين للتكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بكل من وجدة وطنجة. كما يوجد معهد آخر في طور الإنجاز بمدينة ورزازات.

vi. قطاع الفوسفاط

شهد قطاع الفوسفاط تحولات كبيرة على مدى العقدين الماضيين، مكنت من تعزيز تحديث القطاع وتعزيز قدرته التنافسية، بفضل المخطط الاستراتيجي للقطاع الذي تم إطلاقه سنة 2008، الذي يهدف إلى مضاعفة قدرة الاستخراج المعدني لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط ومضاعفة قدرة التحول ثلاث مرات في أفق سنة 2027.

وتتجلى النتائج الإيجابية لهذا التطور خصوصا في زيادة القدرة الإنتاجية للأسمدة، التي تضاعفت ثلاث مرات لتصل إلى 12 مليون طن. كما ارتفع نقل الفوسفاط الخام بأكثر من 38 مليون طن بفضل خط الأنابيب خريبكة-الجرف الأصفر.

وقد ساهمت هذه الإنجازات في تعزيز مكانة الفوسفاط المغربي الرائدة في سوق الفوسفاط العالمي، حيث بلغت حصتها من السوق العالمية حوالي 31 % سنة 2017. وقد بلغ رقم معاملات المجموعة بين سنتي 2006 و2018 ارتفاعا مهما، حيث انتقل من 18 مليار درهم إلى ما يناهز 56 مليار درهم بمعدل نمو سنوي قدره 10 %. ويعزى هذا النمو المطرد إلى الأداء الجيد لإنتاج الأسمدة، الذي ارتفع بمعدل سنوي يبلغ 13 % خلال الفترة 2000-2018.

كما تم تعزيز التوجه الإفريقي لقطاع الفوسفاط المغربي، من خلال تشغيل مجمع إفريقيا للأسمدة، وإبرام اتفاقيات مهمة لإنتاج الأسمدة مع كل من إثيوبيا ونيجيريا. وقد عرفت صادرات الفوسفاط نحو إفريقيا نموا كبيرا بحيث ارتفع حجم هاته الصادرات بحوالي 70 % سنة 2016 و 50 % سنة 2017.

وفي إطار مواصلة النهوض بقطاع الفوسفاط، تحرص الحكومة على مواصلة تنفيذ مضامين اتفاقية تطوير منظومة صناعية خاصة بالمكتب الشريف للفوسفاط وتفعيلها في مناطق الجرف الأصفر وخريبكة وآسفي والعيون والكنتور، الموقعة مع المكتب الشريف للفوسفاط، يوم 4 يوليوز 2016، بمناسبة تقديم مخطط إصلاح الاستثمار، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وسيمكن تطوير منظومة المكتب الشريف للفوسفاط من جلب مجموعات دولية كبرى في القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للمكتب في إطار شراكة طويلة الأجل.

وفي إطار هذه الشراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط، فإن الشركات التي لديها مشاريع استراتيجية ومهيكلة ستساعد في الرفع من مهارات الشركات الصغرى والمتوسطة، وذلك من خلال التعامل معها.

تجدر الإشارة إلى أنه بين 2014 و2019 تمت مواكبة 12 مشروعا بقيمة استثمارية تبلغ 74,8 مليار درهم وستمكن من إحداث حوالي 7800 منصب شغل.

VII. قطاع الصناعات التعدينية والميكانيكية

في سياق التنزيل القطاعي للمخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية، تم إنجاز دراسة استراتيجية لتنمية المنظومات الصناعية في قطاع الصناعات التعدينية والميكانيكية، وذلك بالتعاون مع فيدرالية الصناعات المعدنية والميكانيكية والالكتروميكانيكية.

وبموجب هذه الدراسة، فقد تم التوقيع بتاريخ 02 ماي 2016، على عقود نجاعة الأداء من أجل تفعيل ثلاث منظومات صناعية تهم تثمين متلاشيات المعادن، تحويل المعادن وحرف جديدة،

وذلك بشراكة مع فيدرالية الصناعات المعدنية والميكانيكية والالكتروميكانيكية، والتي ستمكن في أفق 2020 من:

- إحداث 13400 منصب شغل قار ودائم في القطاع؛
- زيادة في رقم المعاملات تقدر ب10.8 مليار درهم؛
- زيادة في القيمة المضافة تقدر ب1.7 مليار درهم؛
- تحسين الميزان التجاري ب 2.3 مليار درهم؛
- استقطاب استثمارات تقدر ب 2 مليار درهم.

وفي هذا الإطار، تعهدت الإدارة بتخصيص دعم مالي لفائدة المشاريع في قطاع الصناعات التعدينية والميكانيكية يمكن أن يصل إلى 30% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، وفي حدود 30 مليون درهم للمشروع الواحد، وذلك في إطار الدعم المخصص من خلال صندوق التنمية الصناعية والاستثمار.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، تم التوقيع بتاريخ 7 ماي 2018 على عقد خاص من أجل إحداث خلية تنشيط هذه المنظومات الصناعية بشراكة مع فيدرالية الصناعات المعدنية والميكانيكية والالكتروميكانيكية، والتي من شأنها تفعيل عقد الأداء الخاص بمنظومات قطاع الصناعات التعدينية والميكانيكية.

وتعتبر وتيرة تنفيذ المنظومات الصناعية لقطاع الصناعات التعدينية والميكانيكية إيجابية جدا. فمن أصل 13340 منصب شغل المتوقعة في إطار عقد البرنامج، تم تحقيق 5843 (أي بمعدل إنجاز قدره 44%) سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2019 تمت مواكبة 48 مشروعا بقيمة استثمارية تبلغ 3.5 مليار درهم وستمكن من إحداث 6456 منصب شغل في أفق سنة 2020 وتحقيق 2.2 مليار درهم كرقم معاملات إضافي.

VIII. قطاع الصناعات الكيماوية

يتم العمل على مواصلة تفعيل الإجراءات المقررة في إطار عقدين لنجاعة الأداء الموقعين مع فيدرالية الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية في 17 ديسمبر 2015، والتي تهدف إلى تقوية سلسلة الإنتاج عبر إحداث نشاطات صناعية جديدة وتحسين مردودية المقاولات الصغرى والمتوسطة، عبر جلب شركات متطورة في هذه الصناعات وجلب الاستثمار الخارجي المباشر. وتتمثل الأهداف المتوخاة في أفق 2020 من خلال تطوير هذه المنظومات الصناعية في:

- إحداث 33000 فرصة عمل إضافية، منها 12400مباشرة؛
- زيادة رقم معاملات القطاع بما يناهز 14.6مليار درهم؛
- تحقيق قيمة مضافة تقدر ب 3.8 مليار درهم؛
- تحسين الميزان التجاري الخاص بهذا القطاع بما يناهز9.8مليار درهم.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تم تكليف مكتب لدعم هذه الفدرالية لتنفيذ أهداف منظومات قطاع الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية كما تم إطلاق 5 دراسات قطاعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بين 2014 و2019 تمت مواكبة 74 مشروعا بقيمة استثمارية تبلغ 3,15 مليار درهم وستمكن من إحداث أكثر من 10000 منصب شغل.

IX. قطاع صناعة مواد البناء

ينصب العمل على مواصلة تنفيذ مضامين عقد نجاعة الأداء الموقع بتاريخ 23 مارس 2016 من أجل تفعيل منظومة قطاع مواد البناء. وقد تم تحديد 5 أنشطة مهمة لتطوير مواد البناء وهي: مواد البناء الجاهزة والسيراميك (الصحية والبلاط) والرخام والإسمنت والصُّلْب.

وتتمثل الأهداف المتوخاة في أفق 2020 من خلال تطوير هذه المنظومات الصناعية في:

- إحداث 28 000 فرصة عمل إضافية، منها 16000 مباشرة ؛
- زيادة رقم معاملات القطاع بما يناهز10,1 مليار درهم؛
- تحقيق قيمة مضافة تقدر ب 2,9 مليار درهم؛
- تحسين الميزان التجاري الخاص بهذا القطاع بما يناهز 4,8 مليار درهم؛
- استقطاب القطاع لاستثمارات تقدر بـ 2,75 مليار درهم.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تم التوقيع في يناير 2018، على عقد خاص من أجل إحداث خلية تنشيط هذه المنظومة الصناعية بشراكة مع فيدرالية صناعات مواد البناء والتي من شأنها تفعيل عقد الأداء لدعم تطوير منظومة قطاع مواد البناء بالموارد البشرية والميزانية اللازمة لإطلاق الدراسات الاستراتيجية المستهدفة.

وفي هذا الإطار، تم تكليف مكتب لدعم هذه الفدرالية لتنفيذ أهداف منظومة مواد البناء كما تم إطلاق 6 دراسات قطاعية. كما تم وضع نظام تدريب مخصص لمواكبة القطاع، ويتم تنسيقه من قِبل وزارة الصناعة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

وتجدر الإشارة إلى أنه بين 2014 و2019 تمت مواكبة 52 مشروعا بقيمة استثمارية بحوالي 5,2 مليار درهم وستمكن من إحداث 11000 منصب شغل.

x. قطاع البلاستيك

يتم العمل على تنفيذ الإجراءات المقررة في عقد نجاعة الأداء من أجل تفعيل منظومة قطاع البلاستيك الموقع في 17 يوليوز 2017 مع الفدرالية المغربية للبلاستيك، والتي من شأنها تسريع تنمية القطاع وتقوية سلسلة الإنتاج عبر:

- إحداث 9400 فرصة عمل إضافية مباشرة؛
- زيادة رقم معاملات القطاع بما يناهز 8 مليار درهم؛
- تحقيق قيمة مضافة تقدر ب 1,6 مليار درهم؛
- استقطاب القطاع لاستثمارات تقدر بـ 2,8 مليار درهم.

كما أنه، وبين الفترة الممتدة بين 2014 و2019، تمت مواكبة 54 مشروعا بقيمة استثمارية تبلغ 1.2 مليار درهم وستمكن من إحداث حوالي 4700 منصب شغل.

xi. قطاع الصناعات الصيدلية

تعمل الحكومة على تنفيذ التدابير المضمنة في عقدي نجاعة الأداء الموقعين مع الجمعيات المهنية لقطاع الصناعات الصيدلية بتاريخ 24 مارس 2016 من أجل تفعيل منظومتين صناعيتين تتمحوران حول الأدوية والمستلزمات الطبية.

وستمكن هاتين المنظومتين في أفق 2020 من:

- إحداث 5000 منصب شغل مباشر في القطاع؛
- إحداث 8300 منصب شغل غير مباشر في القطاع؛
- الزيادة في رقم معاملات القطاع بما يناهز 11.1 مليار درهم؛
- تحقيق قيمة مضافة تقدر ب 4,2 مليار درهم؛
- تحسين الميزان التجاري الخاص بهذا القطاع بما يناهز 7,8مليار درهم.

ومن شأن إرساء هذه المنظومات الإسهام في تحقيق تنمية مستدامة للقطاع وتعزيز سلسلة قيمة إنتاج المستلزمات الطبية والأدوية (التجارب السريرية والمادة الفعالة والتعبئة والتغليف والتصنيع المحلي والتصدير والأدوية الجنيسة. كما ستسمح ببروز منتجين محليين بالنسبة للسوق المحلية والتصدير، فضلا عن تحسين موقع المغرب كمحطة لتعهيد الإنتاج.

وعلى مستوى الإنجاز، فقد تم تحقيق ما يلي:

- التوقيع على اتفاقيات استثمار للأربع مشاريع استراتيجية تبلغ قيمتها الاستثمارية 646 مليون درهم والتي مكنت من تحقيق1073 منصب شغل؛
- التوقيع على مذكرة تفاهم لمشروع خاص بصناعة الأدوية تبلغ قيمته الاستثمارية 50مليون درهم؛
- مواكبة خمسة مشاريع (مشروعان لصناعة اللقاحات والأمصال للسوق المحلية وثلاثة مشاريع لصناعة خراطيش الحقن الصيدلانية وكذا الأدوية الجديدة/الجنيسة).

XII. قطاع ترحيل الخدمات "Offshoring"

يكتسي قطاع ترحيل الخدمات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد المغربي، بحيث يعد هذا القطاع واحدا من "المهن العالمية للمغرب" التي تشكل الأقطاب الرئيسية لمخطط التسريع الصناعي، والذي تم بشأنه توقيع عقد نجاعة الأداء سنة 2016.

فقد أبان هذا القطاع عن دينامية مشجعة على مستوى توفير فرص الشغل لا سيما بالنسبة للشباب، إذ مكن من إحداث حوالي 70000منصب شغل ما بين سنتي 2014 و2018، ما جعله يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاعي السيارات والنسيج من حيث فرص الشغل المحدثة.

كما سجلت عائدات القطاع 11 مليار درهم سنة 2018، أي بزيادة تفوق 20 % سنويا، وهو ما يعادل 61 % من الهدف المحدد في أفق 2020 والمتمثل في بلوغ 18 مليار درهم.

وقد بلغ إجمالي استثمار المقاولات في هذا المجال إلى 1,1 مليار درهم في متم سنة 2018، وهو ما يعادل 70 % من الهدف المحدد في أفق 2020 والمتمثل في بلوغ 1,5 مليار درهم.

ثانيا- آفاق واعدة للتصنيع ببلادنا

لئن كانت حصيلة مخطط التسريع الصناعي إيجابية على العموم، فإن التغيرات البنيوية التي تشهدها سلاسل القيم الصناعية على المستوى العالمي تستدعي ضرورة تجديد التصنيع بناء على قواعد مبتكرة لرفع التحديات في سياق تنافسي حاد على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار، فإن الرؤية الجديدة للتصنيع الوطني ترتكز على ترسيخ المكتسبات المحققة، واعتماد مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار التحديات المستقبلية والتحولات الهيكلية للصناعة العالمية. بما يكفل اندماجاً أقوى وأوسع وأكثر استدامة في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما من خلال تقوية المحتوى التكنولوجي وتطويره، فضلاً عن استباق التحولات المترتبة عن الثورة الصناعية الرابعة.

ذلك أن السياق العالمي للقطاع الصناعي يعرف تحولات تكنولوجية متسارعة من شأنها أن تجعل سلاسل القيم العالمية أكثر تعقيدا، يصعب الاندماج داخلها بالنسبة للفاعلين الذين لا يتوفرون على تنافسية كافية.

وفي هذا الإطار، يرتقب أن تتسبب الثورة الرقمية في تحول الطلب نحو الكفاءات العالية، مما قد يودي إلى تحول في حركة نقل مراكز التصنيع المعتمدة على اليد العاملة نحو دول ذات قدرة عالية في مجال الابتكار والبحث والتطوير، كما أن سرعة الابتكارات التكنولوجية الواعدة على مستوى الإنتاج حسب الطلب ستمكن المقاولات التكنولوجية من أن ترقى إلى مستوى فاعل رئيسي في القطاع الصناعي، من شأنه تعزيز المنافسة الحادة للحصول على أكبر قدر من حصة السوق.

كل هذه التحولات الهيكلية تستدعي من بلادنا الاستعداد بشكل جيد من خلال إعطاء الأهمية للابتكار والبحث والتطوير وكذا الرفع من جودة الرأسمال البشري. وفي هذا الإطار تندرج خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني المقدمة أمام جلالة الملك حفظه الله في 04 أبريل 2019، والتي ستمكن من توفر كل جهات المملكة على "مدن للمهن والكفاءات" متعددة الأقطاب والتخصصات، ستضم قطاعات وتكوينات مختلفة تهم، على الخصوص، مجال الذكاء الاصطناعي، وكذا مهن المستقبل في المجال الرقمي وترحيل الخدمات باعتباره قطاعا واعدا يشكل قيمة مضافة على مستوى إحداث مناصب الشغل.

وفي نفس السياق، وتنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك حفظه الله، فإن التفكير ينصب حاليا على الجيل الثاني لمخطط التسريع الصناعي 2021-2025 (PAI 2.0)، والذي سيكون هدفه الرئيسي تكريس المكتسبات المحققة في إطار المرحلة الأولى للمخطط وتوسيعها لتشمل باقي الجهات مع ادماج المقاولات الصغرى والمتوسطة ووضع الصناعة ببلادنا في صلب التحولات التكنولوجية الكبرى.

ويتركز هذا المخطط الجديد، الذي ستتم بلورته وتنفيذه بشراكة مع الجهات، حول المحاور التالية:

- تعزيز وادماج **الرأسمال المغربي** في الصناعة، وذلك عبر ربط المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا المحلية بالمنظومات وتشجيع ظهور قطاعات جديدة لتثمين التسويق والمنتوجات على الصعيد الترابي؛
- **استحضار البعد الجهوي** لضمان تنمية صناعية على مجموع التراب الوطني وذلك عبر أروقة صناعية مهيكلة مع دعم متباين. وقد بدأ هذا التنزيل الجهوي فعليا بتوقيع اتفاقية، أمام جلالة الملك حفظه الله، مع جهة سوس ماسة؛

- تطوير البحث والابتكار والرفع من القدرات التكنولوجية على جميع المستويات وذلك عبر إطلاق منظومات جديدة تتجه للمستقبل واعتماد أنماط جديدة للإنتاج من الجيل الرابع من التصنيع (industrie 4.0) من طرف النسيج الإنتاجي الوطني.
- **الاستدامة** من أجل حماية الموارد الطبيعية لبلادنا وعدم الإضرار بالتنمية للأجيال القادمة.

خاتمة

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

ختاما، لا بد أن أجدد التأكيد على أهمية الصناعة في تحقيق التنمية الشاملة، لا سيما من خلال دعم التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني نحو قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل تأهيل وعصرنة هذا القطاع في ضوء المؤهلات الهامة التي أصبح نسيجنا الصناعي يتوفر عليها والفرص التي يتيحها تموقعه على المستوى العالمي.

إننا بهذا المخطط وما حققه من إنجازات قد وضعنا رجلا في اقتصادات الدول الصاعدة، وبالاستمرار والإصرار يمكن أن نحقق الهدف المنشود.

وهنا أذكر بأن الحكومة أوفت بأغلب الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي فيما يخص دعم مجال التصنيع.

ولا تفوتني المناسبة لأوجه التحية لكافة المتدخلين وخصوصا المهنيين والأطر المغربية التي تعمل بجد لتحقيق أهداف الوطن في هذا القطاع الحيوي.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.